

الاستثمار المطلوب

الاثنين ١٨/أكتوبر/٢٠٢١

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في أحدث إحصائية أن عدد سكان مصر زاد نصف مليون نسمة خلال الأيام المائة الأخيرة، ومعنى ذلك أن الزيادة السنوية للسكان تكاد تقترب من مليوني نسمة، وتعد هذه الزيادة المفرطة لو استمر الوضع على هذه الحال أمرا ضاعطا على موارد الدولة ويؤدي إلى عدم الوفاء بالتزامات الخدمية والاستثمارية على الوجه الأكمل، ولعل أوضح مثال لذلك هو ظاهرة تكس الفصول التعليمية بما يفوق قدرة المعلمين على الرغم من قيام الدولة ببناء مئات المدارس كل عام، ويمكن التغلب على هذه المشكلة، في الوقت الحالي على الأقل، عن طريق اتخاذ عدة إجراءات منها ما يلي:

- تقسيم الأسبوع إلى قسمين لتخفيف التكس في الفصول بحيث يدرس نصف الطلبة أيام السبت حتى الاثنين، وأيام الثلاثاء حتى الخميس النصف الآخر من الطلبة لكي يتاح للمعلم أداء واجبه على الوجه الأكمل، ويمكن زيادة الحصص لكل مجموعة مادامت التغذية المدرسية مستمرة، كما يتعين تكثيف البرامج التعليمية لتكملة العملية التعليمية، ويمكن تطبيق هذا النظام مبدئيا في مرحلة التعليم الأساسي.

- يمكن زيادة دخل المعلمين بصفته أهم ركائز تحسين التعليم والقضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية في «السناتر» وغيرها دون إرهاق موازنة الدولة عن طريق الوفرة في ميزانية التغذية المدرسية نتيجة تقسيم الأسبوع الدراسي.

إن تطبيق هذا النظام يمكن أن يؤدي إلى النتائج التالية:

- حصول التلاميذ على تعليم جيد نظرا لانخفاض تكس الفصول بمقدار النصف، بشرط تفعيل نظم التفشي والتوجيه بصفة مستمرة لضمان جودة العملية التعليمية ومحاسبة المقصرين في الأداء.

- تخفيف العبء على المواصلات العامة والخاصة وما يترتب على ذلك من تقليل نسب التلوث وانتشار العادم.

- الوقاية من جائحة كورونا لانخفاض التكس والازدحام، ويمكن إتاحة العمل بنصف الأجر للموظفات، لمتابعة أبنائهن.

- الاستغناء عن فكرة تعيين معلمين بنظام الحصص وتوجيه الميزانية المخصصة لذلك لتحسين أحوال المعلمين المالية.

إن مشكلات التعليم في مصر لها حلول، ومنها تشجيع وتيسير الإجراءات للاستثمار في التعليم للقطاع الخاص باعتبار أن التعليم أساس تقدم ونهضة الدول.